

تقرير صحفي

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

المركز العمالي الأردني/ مركز الفينيقي للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايرت الألمانية

عمان: 12 حزيران 2011

يحتفل العالم في الثاني عشر من حزيران من كل عام باليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال، وهي مناسبة لنا لمراجعة واقع ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن والاستراتيجيات والسياسات التي استخدمت للحد منها. ويمكننا القول أنه وبالرغم من الجهود العديدة التي بذلت من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية للحد من تفاقم هذه الظاهرة خلال السنوات الماضية، إلا أن تزايد أعداد الأطفال الملتحقين بسوق العمل وظروف العمل الصعبة التي يواجهونها ويعانون منها تثير القلق.

وتكفي قراءة متأنية وموضوعية لمكونات سوق العمل الأردني ولواقع الأطفال العاملين فيه لوضع علامة استفهام كبيرة بخصوص الأرقام المتداولة حول حجم عمالة الأطفال في الأردن. فلم يعد الرقم الرسمي المتداول والنتائج عن دراسة مسحية تم تطبيقها قبل أربعة أعوام والذي يشير إلى أن عدد الأطفال العاملين في الأردن يبلغ (33) ألف طفل، يعكس واقع الانتشار الكبير للأطفال العاملين في مختلف مواقع ومكونات سوق العمل. فهناك تقديرات تشير إلى أن أعداد الأطفال يقارب 50 ألف طفل. الأمر الذي يشير إلى عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة حول واقع عمالة الأطفال في الأردن.

والأطفال حسب التعريف الذي قدمته اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من الأمم المتحدة عام 1989 هم جميع الأشخاص الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 عاماً. وقد اعتبرت منظمة العمل الدولية القضاء الفعلي على عمل الأطفال أحد المكونات الأساسية الأربعة لإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي أعلنته في عام 1998 إلى جانب الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة. هذا إلى جانب العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بإلغاء والحد من عمالة الأطفال منها: اتفاقية الحد الأدنى للسن رقم 138، واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم 182، واتفاقية العمل الجبري رقم 29.

وعلى المستوى الوطني فإن قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 والتعديلات التي أجريت عليه، يحظر تشغيل الأطفال والأحداث، فقد نصت المادة (73)، على منع تشغيل الأحداث (الأطفال) الذين لم يكملوا السادسة عشرة

من عمرهم بأي صورة من الصور، وحظرت المادة (74) منه تشغيل الأحداث الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من عمرهم في الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة. وذلك انسجاماً مع مضامين اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (138) لعام 1973، المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام التي صادق الأردن عليها في عام 1997، والاتفاقية رقم (182) لعام 1999 المتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والتي صادق عليها الأردن في عام 2000 واتفاقية العمل العربية رقم (18) لعام 1966 بشأن عمل الأحداث.

وتتكشف عمالة الأطفال بين الذكور وعلى وجه الخصوص في القطاع غير الرسمي، حيث هنالك أعداد كبيرة يعملون ككبايعين في الشوارع وعلى الإشارات الضوئية وفي مشاغل النجارة والحداة وأعمال الدهان والعمالة في المنازل وتنظيف السيارات والمطاعم والمخابز، الى جانب العديد من القطاعات الأخرى. وتتركز غالبية هذه العمالة جغرافياً في محافظة العاصمة تليها الزرقاء واربدة.

ويتعرض الأطفال العاملون للعديد من المخاطر أثناء عملهم وأبرزها الضرر من الآلات الثقيلة والأصوات العالية والإضاءة الضعيفة والتعرض للمواد الكيميائية، وإصابات عمل بحكم عدم مواثمة قدراتهم الجسدية وطبيعة الأعمال التي يقومون بها. هذا بالإضافة إلى أن غالبيتهم يعملون بأجور متدنية جداً، وبساعات عمل طويلة تتراوح بين (10 و 12) ساعة يومياً، ناهيك عن سوء المعاملة والاهانات النفسية والجسدية التي يتعرضون لها أثناء عملهم.

وتشير مختلف الدراسات أن عمل الأطفال في المهن الصعبة يترك آثاراً سلبية على المستوى النفسي والجسدي، فيمكن أن تسبب عدد من الأعمال بعض الإعاقات بسبب إصابات العمل التي يتعرضون لها. وغالباً ما تترك الأعمال التي يمارس فيها سلوكيات استغلالية نفسية وجسدية إلى زرع الإحساس بالدونية والظلم الذي يدفع العديد من الأطفال إلى الانحراف والتمرد على معايير وقيم المجتمع. هذا إلى جانب ارتفاع نسب العمالة غير الماهرة في سوق العمل بسبب عدم خضوعهم للتدريب المنهجي، الأمر الذي يجعل إنتاجيتهم متدنية.

ولعل من أهم الأسباب التي تدفع هذه الظاهرة إلى التفاقم يتمثل في تراجع مستويات المعيشة لقطاعات واسعة من الأردنيين خلال السنوات الأخيرة، والناجمة بشكل أساسي عن الارتفاعات المتتالية في الأسعار (التضخم) وثبات الأجر عند مستويات منخفضة. إذ أن الغالبية الكبرى من الأطفال العاملين ينحدرون من أسر تعيش تحت خط الفقر، الأمر الذي يدفع الأسر إلى إخراج أبنائهم من المدارس، أو التساهل في تسريحهم منها بهدف المساهمة في توفير مداخيل تساعد الأسرة على تلبية حاجاتها الأساسية.

والى جانب الأسباب المذكورة فإن زيادة معدلات تسرب الطلبة من المدارس وتركهم لمقاعد الدراسة وانخراطهم في سوق العمل تعد سبباً رئيساً آخر في ازدياد أعداد الأطفال العاملين والتي ترجعها العديد من الدراسات إلى سوء المعاملة التي يتلقونها في المدارس سواء من المعلمين أو من زملائهم، وعدم تأمين الحماية الكافية لهم من العنف والاعتداءات، بالإضافة إلى ضعف جانب التحفيز على الإبداع في المدارس، وقلة البرامج والنشاطات اللامنهجية فيها.

ولعل من الأسباب التي دفعت بهذه الظاهرة إلى الازدياد خلال السنوات القليلة الماضية ضعف البرامج التي تم تطبيقها للحد من هذه الظاهرة وتشتتها، هذا إلى جانب الضعف الكبير في عمليات المراقبة والتفتيش التي تقوم بها المؤسسات الرسمية.

وفي ضوء ما تم عرضه فقد بات من الضروري تضافر كافة الجهود الرسمية وجهود المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بحماية الطفولة والأسرة وتنظيم سوق العمل، وتطوير العملية التربوية والتعليمية خلال المرحلة الأساسية للحد من عمليات تسرب الأطفال من مدارسهم، والعمل على تفعيل سياسات مكافحة الفقر الذي يشكل السبب الرئيسي لهذه المشكلة، إلى جانب إعادة النظر في مستويات الأجور المنخفضة في الأردن إذ أن الغالبية الساحقة من العاملين بأجر في الأردن لا تتجاوز رواتبهم 300 دينار شهرياً.

وبات ملحا قيام الجهات الرسمية ذات العلاقة بتطوير قاعدة بيانات تفصيلية ومحددة لهذه الظاهرة، وكذلك العمل على تشديد الرقابة من قبل المؤسسات الرسمية على الأماكن التي تتركز فيها عمالة الأطفال، والعمل على تطبيق القوانين التي تحظر عمل الأطفال، ووضع عقوبات رادعة لحق المخالفين وعدم الاكتفاء بدفع غرامات بسيطة، هذا إلى جانب تفعيل الحملات التوعوية حول الآثار السلبية الناتجة عن عمل الأطفال في المدارس والأسر.

المركز العمالي الأردني/ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

عمان - الأردن، 12 حزيران 2011